

# 62.8 مليار دولار تحت ضغط الاستحقاقات □ كيف تدير مصر الديون حتى مارس 2027



الجمعة 14 أغسطس 2026 03:00 م

تواجه مصر استحقاقات خارجية ضخمة تقدر بنحو 62.8 مليار دولار خلال 12 شهرًا، من إبريل 2026 إلى مارس 2027، وفق بيانات منسوبة إلى تحديث قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بالدين الخارجي □ ويأتي ذلك في وقت تعمل فيه القاهرة على إدارة آجال الدين وتوفير السيولة الدولية اللازمة للوفاء بالتزاماتها، وسط ضغوط متواصلة على موارد النقد الأجنبي.

وتتوزع الاستحقاقات بين نحو 55.8 مليار دولار لأقساط أصل الدين، ونحو 7 مليارات دولار فوائد □ ويعكس هذا الرقم حجم الالتزامات التي تدخل آجال الاستحقاق خلال عام، لكنه لا يعني بالضرورة أن مصر مطالبة بتوفير كامل المبلغ نقدًا من احتياطياتها أو مواردها الجارية.

## 21.1 مليار دولار □ الجزء الأكثر حساسية في الحسابات

تكمن إحدى أهم النقاط عند قراءة جدول الاستحقاقات في أن نحو 21.1 مليار دولار من أصل الأقساط عبارة عن ودائع وعملات أجنبية لدى البنك المركزي المصري □ ويرتبط جزء كبير من هذه الأموال بودائع خليجية سبق أن تعهدت الدول المودعة بتجديد جانب منها، مع وجود توجه لتحويل جزء آخر إلى استثمارات.

وبالتالي، فإن تجديد هذه الودائع أو تحويلها إلى استثمارات يمكن أن يخفف حاجة مصر إلى تدبير كامل قيمتها من موارد النقد الأجنبي المتاحة، ويحد من أثرها على السيولة الخارجية.

ويمثل مبلغ الـ 21.1 مليار دولار نحو 37.8% من إجمالي أصل الدين البالغ 55.8 مليار دولار، ما يجعل طبيعة هذه الالتزامات عاملًا مهمًا عند تقييم المخاطر الفعلية □ فالوديعة القابلة للتجديد تختلف في تأثيرها عن قرض تجاري أو سند يتعين سداؤه نقدًا عند الاستحقاق.

ومع ذلك، لا يلغي ذلك حجم التحدي أمام القاهرة، إذ ستظل مطالبة بتوفير مليارات الدولارات لسداد الأقساط والفوائد والالتزامات الأخرى خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا.

## الربع الثاني من 2026.. ذروة الاستحقاقات

وتظهر البيانات أن أكبر دفعة من الاستحقاقات تتركز في الربع الثاني من عام 2026، بإجمالي يبلغ نحو 24.39 مليار دولار، من بينها 7.1 مليارات دولار وداائع وعملات لدى البنك المركزي المصري.

وتنخفض الاستحقاقات في الربع الثالث إلى نحو 13.94 مليار دولار، بينها 4.5 مليارات دولار وداائع وعملات، بينما تصل في الربع الرابع إلى نحو 13.7 مليار دولار، تتضمن 5.45 مليارات دولار وداائع وعملات لدى البنك المركزي.

أما الربع الأول من عام 2027، فتبلغ استحقاقاته نحو 10.8 مليارات دولار، منها 4.14 مليارات دولار وداائع وعملات.

وبجمع الاستحقاقات الفصلية الأربعة، يصل الإجمالي إلى نحو 62.83 مليار دولار، وهو ما يفسر الرقم المتداول البالغ 62.8 مليار دولار.

ويعني ذلك أن الربع الثاني يمثل وحده نحو 38.8% من إجمالي الاستحقاقات خلال فترة الـ 12 شهرًا، بينما تتركز نحو 60.7% من الالتزامات في النصف الثاني من عام 2026.

## من أين تحصل مصر على الدولارات؟

تضع هذه الاستحقاقات قدرة الاقتصاد المصري على توليد النقد الأجنبي في قلب معادلة إدارة الدين. فموارد مثل تحويلات المصريين العاملين في الخارج، وإيرادات السياحة، والصادرات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتمويل الخارجي ستكون عناصر أساسية في قدرة القاهرة على الوفاء بالتزاماتها من دون خلق ضغوط حادة على سوق الصرف.

كما أن قراءة رقم 62.8 مليار دولار تحتاج إلى النظر إلى طبيعة كل استحقاق وتوقيته ونوع الدائن والأداة المالية وإمكانية إعادة التمويل أو التجديد، وليس التعامل مع إجمالي الدين باعتباره مبلغًا واحدًا يتعين سداؤه دفعة واحدة.

وفي هذا السياق، فإن قدرة مصر على إعادة تمويل بعض الالتزامات، وتجديد الودائع الخليجية، وتحويل بعضها إلى استثمارات، يمكن أن تقلل من حجم التدفقات النقدية الخارجة فعليًا.

## التحدي الحقيقي: إدارة السيولة لا دفع لـ 62.8 مليار دولار دفعة واحدة

ورغم ضخامة الرقم، فإن 62.8 مليار دولار لا تمثل بالضرورة فاتورة سداد نقدية صافية يتعين على مصر تدبيرها بالكامل خلال عام. فالجزء الخاص بالودائع القابلة للتجديد، إلى جانب إمكانية إعادة تمويل بعض الالتزامات، يختلف في تأثيره عن الديون التي يتعين سداؤها نهائيًا عند حلول آجالها.

لكن ذلك لا يقلل من أهمية التحدي. فالقاهرة مطالبة بإدارة مزيج معقد من السداد وإعادة التمويل وتجديد الودائع وجذب الاستثمارات وتوفير موارد النقد الأجنبي، بما يضمن الوفاء بالالتزامات الخارجية والحفاظ في الوقت نفسه على استقرار سوق الصرف.

ومن ثم، فإن الاختبار الأساسي أمام مصر خلال هذه الفترة لن يكون مجرد توفير 62.8 مليار دولار، وإنما إدارة توقيتات الاستحقاق وهيكّل الدين ومصادر التمويل بكفاءة، بحيث لا تتحول آجال السداد الكبيرة إلى ضغوط جديدة على السيولة الدلارية أو سوق الصرف.